

# مطالبات بالتحقيق في واقعة إبتزاز زوجة هشام جعفر للإفراج عنه



الأربعاء 19 أبريل 2017 12:04 م

تقدمت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان اليوم باعتبارها موكلة للدفاع عن سجين الرأي الصحفي هشام جعفر، ببلدغ للنائب العام مطالبة بفتح تحقيق عاجل في واقعة تلقي زوجة "هشام جعفر" لإتصالات هاتفية من أشخاص ، زعموا أنهم من أفراد الشرطة ، يطلبون منها دفع مبالغ مالية لاطلاق سراح زوجها السجين ، رغم أنه محبوس احتياطيا بقرار من النيابة العامة ، مما يشكل واقعة استغلال نفوذ ورشوة ، اذا كانوا بالفعل ينتمون لجهاز الشرطة ، وواقعة نصب اذا كانوا مجرد مواطنين ، وهي واقعة تستحق التحقيق العاجل والعدل من النائب العام

وأوضحت الشبكة - في بيان نشر على موقعها الرسمي الأربعاء - أن الدكتورة منار الطنطاوي ، زوجة الصحفي السجين هشام جعفر ، تلقت عدة إتصالات على هاتفها المحمول ، من اشخاص يزعمون أن بمقدورهم التحايل للإفراج عن هشام جعفر ، مقابل دفع مبلغ (120 ألف جنيه) ، وزعموا ان جعفر هو من ارسلهم !

وتابعت الشبكة أنه رغم رفض د[ منار للمبدأ من الاساس ، لان هشام جعفر مسجون احتياطي بقرار من النيابة العامة ، ومهما كان شعورها بعدم عدالة القضية أو التحقيقات ، إلا ان مزاعم المتصلين ، سواء كانوا من رجال الشرطة بالفعل أو بضع نصابين ، هي واقعة تستحق التحقيق ومعاقبة هؤلاء المجرمين الذين يستغلون لهفة الضحايا في ابتزازهم والمتاجرة بأوجاعهم

وقد اوردت الشبكة العربية في بلاغها أرقام التليفونات التي تمت الاتصالات من خلالها ومواعيدها ، واسماء المتصلين ومناصبهم كما اوردوها في الاتصالات

وقد حمل البلاغ المقدم للنائب العام رقم 4721 لسنة 2017 عرائض النائب العام في 19 ابريل 2017.

وترى الشبكة العربية أن هذه الاتصالات لو صح انتماء من اجرؤها لجهاز الشرطة ، فهو يعني تحول بعض افرادها لعصابات تتاجر بحرية وألام السجناء وغياب أي اثر لدولة القانون ، ولو كانوا مجرد نصابين فهو ايضا يعني تحول النصب على أسر السجناء واستغلال معاناتهم لوسيلة تريح، وأن الامر برمته بات شديد التردّي والانهيار .

وقالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان " حبس هشام جعفر الاحتياطي جائر ومطول ، وقد أصبح أشبه برهينة أو سجين منسي في اقبية السجون ،هو أمر يجعل من الطبيعي لبعض ضعاف النفوس الباحثين عن الربح بالمتاجرة بأحلام المواطنين في الحرية والعدل، نحن أمام أمر مشين ، لا يستقيم سوى بفتح تحقيق عاجل وشفاف في هذه الواقعة ، واسترداد هشام جعفر وكافة سجناء الرأي لحرياتهم وحياتهم مرة أخرى".